

لا نُبعد إذا قلنا إن القاضي عياضاً — رحمه الله — يكاد أن يكون أشهر الأعلام في تاريخنا العلمي على الإطلاق ، فقد طارت شهرته في عصره وبعد عصره بالمغرب والمشرق على السواء ، وكتب الذبوع — بحق — لمؤلفاته ، ورزق بعضها — كالشفا — من الحظوة و « السر » ، وحسن القبول والتلقي لدى الخواص والعوام ما لم يُرزقه — فيما نحسب — مؤلف مغربي آخر ، آية ذلك هذه النسخ الخطية — من الشفا — التي تزخر بها الخزائن في كل مكان . وإن من الأعلام من تسمو بسببهم أوطانهم ، وتذكر بفضلهم بلدانهم ، وهذه حال قاضينا عياض الذي قيل فيه : « لولا عياض لما ذكر المغرب » .

ومن هنا كان من المتوقع أن تؤلف في القاضي عياض «سيرة» أو أكثر من سيرة للتعريف بأحواله، وبسط أخباره، وعرض آثاره وأعماله . بيد أن ما انتهى إلينا في هذا الشأن يُعدّ يسيراً بالنسبة إلى ما كنا نتوقع ، وبالنظر إلى ما يستحقّه عياض ، فنحن لا نعرف من التأليف المفردة في سيرة هذا «العالم الفرد» الا مؤلّفين :

أولهما من عمل ولده أبي عبد الله محمد ، وهو هذا الذي ننشره اليوم إحياء لذكرى عياض من جهة وإنصافاً لحقّ ولده محمد من جهة ثانية .

وثانيهما هو « ازهارُ الرياض ، في أخبار عياض » لشهاب  
لدين أحمد بن محمد المقرئ الذي خَصَّ بالتأليف — خلال القرن  
لحادي عشر — علّمين كبيرين اصبحا محورين للثقافة المغربية  
الأندلسية وهما عياض وابن الخطيب .

وقد كان حرياً بالقاضي عياض — رحمه الله — ان يكتب  
سيرته — كما صنع كثيرٌ من الأعلام في المشرق والمغرب — ولكن  
يدو ان ثمة مانعاً أو موانع صرفته عن التعريف بنفسه ، على أنه  
نني بتدوين جانب من جوانب سيرته ، واهتم بتقييد فترة من فترات  
حياته — بطريقة غير مباشرة — وذلك في كتابه المعروف باسم  
« الغنية » فهو عبارة عما يسمّى بالبرنامج والفهرست والمشيخة ،  
عرّف فيه بأشياخه الذين أخذ عنهم قراءةً وسماعاً ومناولةً وإجازةً  
يمنّ كتب اليه ممّن لم يلقه ، وذكر فيه — كما يقول في مقدّمته —  
« من خبر كلّ واحد منهم ما يُعطي الحال وفقه بطرف من الاختصار  
بالإيجاز ، بحكم ما أدت إليه الحال من الرحلة والانحياز » .

وقد كانت « الغنية » من المصادر الأولية التي رجع اليها ولدُ  
القاضي عياض عند تأليف كتابه هذا الذي تقدّم له الآن بهذه المقدّمة  
في التعريف به وبمؤلفه .

## المؤلف ، حياته وشيوخه :

أما المؤلف أبو عبد الله محمد ولدُ القاضي عياض فلا نعرف  
عنه شيئاً كثيراً ، فترجمته في المصادر التي وقفنا عليها قصيرة ،  
نقد ترجم به من أصحاب « الصّلات » ابن الأبار في « التكملة » وابن  
برتون في « الذيل » وابن الزبير في « الصلة » وابن عبد الملك في  
« الذيل والتكملة » وجميع هؤلاء ذكروه في « الغريباء » باعتباره

طارئاً على الأندلس وليس من أهلها ، وترجمته في هذه المصادر تكاد تكون متشابهة في شكلها ومضمونها .

يقول ابن الأثير :

« محمد بن عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى ابن عياض بن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي : من أهل سبته ، وأصله من بسطة ، ومنها انتقل أجداده قديماً ، يكنى أبا عبد الله سمع من أبيه القاضي أبي الفضل ، وابن العربي ، أجاز له وغيرهما ، وأخذ مصنف النسائي — قراءة — عن أبي بكر يحيى بن محمد ابن رزق ، ودخل الأندلس ، وولي قضاء دائية منها قبل السبعين وخمسمائة . وكان حميد السيرة ، نزيهاً متواضعاً ، له مشاركة في الأدب والأخبار ، وولي أيضاً قضاء غرناطة ، وتوفي بها ، — وقيل بسبته — سنة 575 ذكره ابن سفيان ، وفيه — عن غيره — : وحديث عنه ابنه أبو الفضل عياض بن محمد . وتوفي سنة وفاته أبو الحسن بن يربوع قاضي مالقة — وكان من الفقهاء النبلاء — وأبو مروان بن قاسم الطبيب (1) .

ويقول ابن الزبير :

« محمد بن عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي من [ أهل سبته ] يكنى أبا عبد الله .

روى عن أبيه القاضي الإمام أبي الفضل وأبي بكر ابن العربي ودخل الأندلس فقرأ على ابن بشكوال كتاب الصلة وولي قضاء غرناطة ذكره الشيخ في الذيل قال : وأخبرني ولده أبو الفضل أنه توفي سنة خمس وسبعين وخميس مائة .

---

( 1 ) الكلمة 2 : 677 - 678 ، نشر عزت المطار .

قلتُ ووقفت على جزءٍ ألفه في شيء من أخبار أبيه وحاله في  
أخذه وعلمه وما يرجع إلى هذا أوقفني عليه بعضُ كَفَدَتِه بمالقة ،  
رَوَى عنه ابنُه أبو الفضل عياض « (1) .

ويقولُ ابنُ عبد الملك المراكشي (2) :

« محمد بن عياض بن موسى اليحصبي ، سبتي أبو عبد الله .

رَوَى عن أبيه أبي الفضل ، وأبوي بكر : ابن رزق وابن العربي  
وأبي القاسم ابن بَشْكُوَال .

رَوَى عنه ابنُه أبو الفضل . وكان فقيها محدثاً مشهور العفاف  
والطهارة ، علي الهمة ، متواضعاً ذا حظٍّ من الأدب ومعرفة [ التاريخ  
والأخبار ] (3) .

وتوفي بقرنطة وقيل بسبته عام خمسٍ وسبعين . وهو ابنُ  
[ . . . ] (3) وأربعين عاماً » .

فهذه التراجم تقتصر على نسب المؤلف وأصل أسرته — مما  
يُذكر عادة في ترجمة والده — وتسمية بعض شيوخه ، وولايته  
القضاء بدانية وقرنطة ، وتحليلته ببعض ما عُرف به من خلق وعلم  
وفاته سنة 575 هـ .

وتنفرد ترجمة ابن الزبير بالتنصيص على تأليفه — هذا الذي  
ننشره — في سيرة أبيه ، وفي ترجمة ابن عبد الملك ما كان يُعين على  
تحديد ولادته — لولا التلف الذي أصاب مخطوط الذيل في موضع  
الجملة التي تحدد سنه يوم وفاته ، ومع ذلك ، وبرغم ذلك المحو،  
فيظن من المهم أن نعرف أنه مات وهو ابنُ ثيف وأربعين سنة .

(1) صلة الصلة : مخطوط دار الكتب المصرية ( بيمورية ) وأشكر الاستاذ  
الجليل السيد محمد الفاسي الذي مكّني من نقل هذه الترجمة عن نسخته  
المصورة .

(2) الدليل والتكملة 8 : 121 ، مخطوط غ . ع . الرباط

(3) محو بالأصل .

فإذا قَدَّرنا أنه تُوفي عن ثمان (1) وأربعين سنة تكون ولادته سنة 520 ، ولا تذكر هذه التراجم مكان ولادته وإن نُصِّت على أنه من أهل سبته ، وإذا رجعنا إلى حياة القاضي عياض فإننا نجد أنه كان في التاريخ المذكور قاضياً بسبته .

فأما شيوخُ أبي عبد الله محمد ولد القاضي عياض فلا تُعدُّ منهم هذه التراجم إلا أربعة وهم :

- 1 — والده أبو الفضل عياض .
- 2 — ابنُ العربي المعافري — بالاجازة —
- 3 — أبو بكر يحيى بن محمد بن رَزَق .
- 4 — ابن بَشْكُوَال .

ويستفاد من كلام ابن الأبار أنه سمع من شيوخ غير هؤلاء ، ونراه هو في مؤلفه — هذا الذي نقدم له — يروي بالاجازة والاذن عن أحمد بن بَقي (2) ويونس بن مُغيث (3) والحافظ السُّلَفي (4) — وهم من شيوخ والده ولعلَّه هو الذي استجازهم له .

وفي رأينا أن والد المؤلف هو شيخُه — في المقام الأول — وصاحبُ الفضل الأكبر في تكوينه العِلْمي — بصفة مباشرة — ونحن نستندُ في هذا إلى ما يلي :

- 
- 1 ( مما يجعلنا نستأنس بهذا التقدير أننا وجدنا الفقيه الحجوي يذكر في (( الفكر السامي )) أن القاضي عياض توفي عن ثمان وأربعين سنة ، وهم وهم أو سهو ، فالذي توفي من مثل هذه السن هو ولده ، فلعله وقف على التاريخ المذكور — في مصدر لم نقف عليه — في حق الولد فجعله للوالد . انظر : الفكر السامي 4 : 59 .
  - 2 ( انظر ص : 40 ، 47 ، 59 من هذا الكتاب .
  - 3 ( انظر ص : 59 .
  - 4 ( انظر ص : 63 ، 78 .

1 — تتفق جميع المصادر المذكورة على البدء بالقاضي عياض وذكره في طليعة شيوخ ولده ، بل ان بعض هذه المصادر — كالإحاطة لابن الخطيب — تقتصر في مَشِيخته على والده .

2 — جل مروياته ومسموعاته في كتابه هذا مسندة عن والده .

3 — ربما كان محمد بكر القاضي عياض بل لعله أن يكون ولده الوحيد — إذ أننا لا نعرف للقاضي ولداً غير أبي عبد الله — وإن كانت المصادر لا تذكر شيئاً في هذا الصدد —

ومن شأن هذا كله — إذا كان — مع ما عُرف به القاضي من العاطفة الرقيقة أن يُقَوِّي الضمانة بالولد ويؤكد الاستئثار بتربيته

واسمى مظهر لذلك — في مثل هذه الحال — أن يتولى الوالد تثقيف ولده بنفسه وتخريجَه على يده ، وقد يشهد لذلك كله أيضاً اهتمام القاضي عياض — برغم أعبائه المختلفة — بتأليف كتاب لتدريب صفار المتعلمين ، ونشير هنا إلى « الإعلام ، بحدود قواعد الإسلام » .

ونحن بعد هذا لم نقف في كلام عياض على ما يشير إلى ولده ولم نجده في « الفُنية » مثلاً يستجيز له الشيوخ — كما هي عادة بعض العلماء — كما أن ولدَ عياض لم يحدثنا في كتابه هذا عن أي شيء من ذكرياته مع والده .

والشيخ الثاني — من شيوخ المؤلف — هو الإمام أبو بكر ابن العربي المعافري .

فابن الزبير وابن عبد الملك يذكران — كما رأينا — أنه روى عنه — من غير تقييد — وابن الأبار يحدّد ذلك بأنه يروي عنه بالإجازة ، ونجد المؤلف يُسند عنه في كتابه هذا بمثل الصيغة

التالية : « أنسا القاضي الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري فيما كتبه بخطه لأبي ولي » (1) .

لقد توفي ابن العربي سنة 543 هـ وسنُّ أبي عبد الله محمد نحو 16 على ما قدرنا آنفاً ، فهي على كلِّ حال سنٌّ معقولة للاخذ والتلقي .

أما الشيخ الثالث من شيوخ ولد عياض — وهو ابن بشكوال — فقد نصَّ عليه كلُّ من ابن عبد الملك وابن الزبير ، وعبارة الأخير أوسع في الدلالة فهو يقول : « ودخل الأندلس فقرأ على ابن بشكوال كتاب « الصلة » ، فهذه العبارة واضحة الدلالة في تحديد ما قرأه ولد القاضي على ابن بشكوال وان كانت لا تحدّد مكان القراءة ولا زمنها ، أما مكان القراءة فقد يكون في قرطبة حيث كان مقرّاً هذا الشيخ الجليل ، وأما زمنها فلا نعرف هل كان خلال تولّيه القضاء بالأندلس في دانية أولاً قبل سنة 570 هـ ثم بقرنطة ، أم قبل ذلك ، وقد تفيد عبارة ابن الزبير السابقة أنّ دخول ولد عياض إلى الأندلس — أولاً مرة — كان من أجل الأخذ ولقاء ابن بشكوال ، ومن الممكن — إمكاناً قوياً — أن يكون ولد القاضي يتردّد على الأندلس — في فتّرات مختلفة من حياته وذلك لتنفّد أملاكهم بمدينة مالقة .

كما أن مُرّص اجتماعه بابن بشكوال كانت — فيما نحسب — متيسّرة ، إذ كان هذا الشيخ صديقاً للقاضي عياض ومعجباً بذكائه وعلمه ، ويَقْظنه وفهمه ، فقد سعى إليه عند قدومه إلى قرطبة سنة 531 هـ وأخذ عنه ووثق صلته به ، وأما القاضي فوائد كثيرة تتعلق بأعلام « صلته » ولا سيما الغرباء منهم ، وهو — بحكم الأمانة العلمية — ينسب إليه تلك الفوائد في كتابه المذكور ، ولم يفت ابن الأبار في ترجمته لابن بشكوال أن ينصّ على هذا إذ

---

(1) انظر ص : 25 ، 65 .

يقول : « وكان أبو الفضل بن عياض وأبو محمد الرُّشَاطِي — وناهيك بهما — يكتاتيه بما يعثران عليه ويُفيدانه بما يقعُ إليهما من أسماء الرجال والرُّواة غرباً وشرقاً » (1) .

واهتمامُ ولد القاضي عياض بقراءة كتب « الصَّلَة » على مؤلفه يدلُّنا على وَلَمَعه بالتاريخ ومشاركته فيه — وهذا شيءٌ نصُّ عليه ابنُ الأَبار وابن عبد الملك .

ومن دلائل ذلك أيضاً نهوضُه بكتابة سيرة أبيه وما نلمسه في كتابه « مذاهب الحُكَّام » من إلمام بتراجم « ترتيب المدارك » حيثُ نجده يُحيل عليه ، ويمكن أن نفَسِّر هذا الاهتمام عنده أيضاً بأنه من بعض ما ورثه عن أبيه مثلما ورث عنه الاهتمام بالفقه والحديث .

والشيخُ الأخير من شيوخ مؤلفنا ، هو أبو بكر يحيى بن محمد ابن رَزَق (2) من أهل المِرية « كان — كما يقول ابن الزبير — فقيهاً محدثاً متقناً عارفاً بالمُتُون والأسانيد والرجال ، إماماً في ذلك وبقية من بقايا الجَلَّة من المُحدثين » ولد سنة 503 بالمرية ، وروى عن شيوخ عديدين سَرَدَهم ابنُ الزبير ونجد من بينهم أبا الفضل عياض ، ودرس مدَّة بالمرية ، وكان له مالٌ انفقته على المساكين والصالحين ثم اضطر إلى الخروج من المرية عند سقوطها في يدِ المسيحيين سنة 542 هـ ونزل سبتة وأسمع بها الحديث وقضى الفترة الأخيرة من حياته بقرية بُنيُونش من قُرَى سبتة حيث توفي سنة 560 هـ والمفهومُ أن ولد عياض قرأ عليه في سبتة ، وقد أخذ عنه — كما يقول ابن الأبار — مصنَّف النسائي قراءة ، والمراد بمصنَّف النَّسائي كتاب « السُّنن » للحافظ أحمد بن شعيب النَّسائي ، وهو أحد الصُّحاح المعروفة في الحديث .

(1) الكلمة 1 : 306 ، نشر هرت المطبار .  
(2) ترجمته في الصلة 2 : 136 ، وبغية المنسر : 482 ، وصلة الصلة : 180 ، واختصار الأخبار : 16 .



ومن شيوخ مؤلفنا الذين لم تذكرهم المصادر وذكرهم هو في كتابه « مذاهب الحكماء » أبو علي الحسن بن سهل الخُشَنِي (1) ، فقد روى عنه غير مرة في هذا الكتاب (2) ، وهذه إحدى إشاراتنا إليه : « قال محمد : وأخبرني الفقيه الحافظ أبو علي بن سهل شيخنا وفقه الله » (3) ويُفهم من الدُّعاء أنه كان حياً في وقت تأليف الكتاب المذكور ، وقد نقل ابن الأبار أنه توفى « في حدود الستين وخمسمائة » كان أبو علي هذا يسكنُ سبته وولي بها القضاء والخطبة وحدث عنه جماعةٌ من أهل الأندلس وسبته وفاس ، وهو من أنبغ تلاميذ الحافظ الصِّدْفِي ، وقد اختلف فيه مؤلفو « الصِّلات » فبعضهم كابن الأبار يعدُّه من الأندلسيين ، وجعله آخرون في الغرباء أي أنه من المغاربة الذين دخلوا الأندلس للدراسة والرواية .

## ولايته القضاء :

نسلسل القضاء في أسرة القاضي عياض فقد تعاقب على تولي خُطَّة القضاء أربعة أعلام — فيما نعلم — من هذا البيت السبتي النبیه :

- أولهم القاضي عياض خلال دولة المرابطين كما هو معروف .
- وثانيهم ولده أبو عبد الله محمد — موضوعُ هذه المقدمة — في عهد الموحِّدين — .
- وثالثهم عياض ( 561 — 630 هـ ) حفيدُ القاضي ، سُمِّاه والده باسم جده تيمناً وتفاؤلاً به ، وأحياء وذكرى له ، وتشيرُ المصادر إلى أنه كان — من جهة — معظماً عند الملوك جليل

( 1 ) انظر ترجمته في النكتة 1 : 259 ، والمعجم لابن الأبار : 74 .  
 ( 2 ) مذاهب الحكماء : 49 ، 76 .  
 ( 3 ) المصدر نفسه : 76 .

القدر ، وكانَ — من جهة أخرى — موصوفاً ، بِجَزَالَةٍ امْتَحِنَ  
بسببها (1) .

— ورابعهم أبو عبد الله محمد بن عياض بن محمد بن عياض  
( 584 — 655 ) قاضي الجماعة في غرناطة في أوائل الدولة  
النصرية (2) .

وإذا كان توارثُ الخطط والمناصب تقليداً معمولاً به أحياناً  
فإنَّ من الحقِّ أن نقرَّرَ هنا أن هؤلاء القضاة من آل عياض كانوا  
جميعاً — فيما تنطوِّقُ به تراجمهم — ممن تتجملُ بهم الخطَّةُ علماً  
وعملاً وفقهاً وسيرةً ، وفي ترجمة قاضي الجماعة أبي عبد الله محمد  
— حفيد مؤلِّف هذا الكتاب — من مواقف الجزالة والتصميم ما يشرف  
تاريخَ القضاء الإسلامي .

والذي يعنينا شأنه منهم — في هذه المقدِّمة — هو أبو عبد الله  
محمد ، فقد ذُكر في ترجمته أنه « استُعْمِلَ على القضاء بدانية قبل  
السبعين وخمسائة ثم بفرناطة فحُدِثَ سيرته » (3) ومعنى هذا  
أن مدة قضاائه كانت في عهد يوسف بن عبد المومن (558 — 580هـ)  
وأنها كانت بعد مرور أزيد من عشرين سنةً على محنة القاضي  
عياض والده ، وكان من الجائز أن تَسْحَبَ هذه المحنة ذيلَ الخمول  
على عَقِبِ القاضي أبي الفضل — والأمثلةُ في التاريخ عديدة — فهل  
كان هذا التعيين ضرباً من « ردِّ الاعتبار » لآل عياض أم أن فيه  
شيئاً من القصد إلى إبعاد الأسرة العياضية عن مركز زعامتها في  
سبْطة ، ومهما يكن من شيء فإننا نجد آل عياض ينتقلون في آخر  
الأمر من سبْطة ويستقرون بمالقة .

---

(1) ترجمته في التكملة ( رقم 1947 ) وصلة الصلة : 165 ، والدليل  
والتكملة 8 : 70 ( مخطوط ) ، والاحاطة ( مخطوط ) والدباج اللدب : 172  
(2) ترجمته في صلة الصلة ( مخطوط ) ، والدليل والتكملة 8 : 121 ،  
والاحاطة 2 : 165 ، والدباج : 289 .  
(3) الدليل والتكملة 8 : 121 .

كان أبو عبد الله محمد حين ولي القضاء بدائية في سنِّ الأربعين تقريباً وهو يومئذ ربّ أسرة — فقد ازداد له ولده أبو الفضل عياض سنة 561 هـ .

ولسنا نعلم كم مكث في هذه المدينة ، وأغلبُ الظن أنه نُقل إلى قضاء غرناطة بعد مدة يسيرة في دانية .

وإذا كان كلام ابن الأبار وابن عبد الملك منصلاً ودقيقاً في هذه النقطة فإن غيرهما يقتصران إما على دانية وإما على غرناطة .

وقد تنبّه إلى هذا المقرئ في ازهار الرياض الذي يقول :

« وقال نجلُ عياض الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عياض ، قاضي دانية ، على ما قال ابن خُلّكان ، وقاضي غرناطة على ما قاله ابن مُنفذ وغيره ولعله تولّى القضاء فيهما معاً رحمه الله » (1)

ومن الواضح أن المقرئ لم يطلع على كلام ابن الأبار وابن عبد الملك وإلا لما كان لجأ إلى الاجتهاد في التوفيق بين القولين ، أما ابن خُلّكان فقد عرّضَ لذكر ولد عياض في أثناء ترجمته لوالده حينما ساق بعض شعر القاضي مروياً عن ولده ، ويبدو — من خلال التحلية والشواهد — أنه كان ينقل عن المُطرب لابن دحية الكلبي — وأغلبُ الظن أن هذا الحافظ السبتي كان بمدينة دانية عندما كان محمد بن عياض قاضياً بها ، وقد اتصل به وتلمذ لسه وروى عنه طائفة مختارة من شعر القاضي وغيره من « شعراء السبتيين » كابني محمد عبد الله بن هارون وموسى بن عيسى السمسار البلخواطي وأبي الحسن علي ابن غالب وأبي بكر بن عطاء الكاتب وأبي العباس أحمد ابن غازي (2) وجميع هؤلاء من شعراء

(1) ازهار الرياض 1 : 24 .

(2) انظر المطرب ، من أعلام أهل المغرب ، من ص 87 الى ص 92 ، ط . مصر .

سبته الذين يرجع الفضل في حفظ أسمائهم وبعض شعرهم إلى ولد عياض .

## وفاته :

إذا كانت المصادر لم تحفظ لنا تاريخ ميلاد ولد عياض فانها قد اهتمت بتدوين تاريخ وفاته ، ولكنها تختلف في تاريخ الوفاة ومكانها ، فمعظمها يجعل تاريخ هذه الوفاة في سنة 575 هـ ونقل ابن خلكان في بعض نسخ « وفيات الأعيان » بعد أن ذكر التاريخ المذكور أن « الصواب في وفاة ولد عياض سنة اثنين وسبعين » (1) أي سنة 572 هـ . وفي الديباج المذهب لابن فرحون أنه « توفي سنة خمس وتسعين وخمسمائة » (2) وابن فرحون إنما نقل عن ابن الزبير ، ولهذا فكلية « وتسعين » محرفة عن « وسبعين » وهي من التصحيفات الواقعة في الديباج المطبوع .

أما بالنسبة إلى مكان الوفاة فالقول الأول أنه غرناطة حيث كان قاضياً ، وحكت بعض المصادر — بصيغة التمريض — وفاته بسبته ، ونقل ابن خلكان — في بعض نسخ الوفيات — عن رضي الدين الشاطبي أن ولد عياض توفي بدانية (3) .

## مؤلفاته :

لم يُعثر أبو عبد الله محمد بن عياض فقد توفي — كما رأينا — قبل أن يبلغ الخمسين عاماً .

ونحسب أن محنة والده ، التي انتهت بوفاته مغرباً عن بلده ، كان لها تأثير في مجرى حياته — وإن كنا نجهل مدى هذا التأثير .

(1) وفيات الأعيان 3 : 485 ( تحقيق د. احسان عباس ) .  
(2) الديباج : 289 .  
(3) انظر : وفيات الأعيان 3 : 485 .

وعندي أن وفاته المبكرة هذه — مع اعتبار الأجل — لا تخلو من صلة بغصة ظلت دفينة في نفسه من جراء ما ألمّ بوالده .

فإذا أضفنا إلى ما ذكر قيامه بأعباء الأسرة ونهوضه بخطة القضاء ، وعدم التفرغ الكافي للقراءة ولقاء الشيوخ — لم يسعنا إلا نقدّر فيه هذا الطموح إلى السير على سنن والده في التأليف والجمع والتقييد ، على أن ولد القاضي اعتمد — فيما ألف — على ثراث والده وما خلفه من أوراق ويطائق في مختلف الموضوعات ، وكلها أصول مؤلفات كان القاضي رحمه الله ينوي إخراجها فصرفتها الشواغل وعاجله الأجل قبل ذلك .

#### 1 — التعريف بالقاضي عياض .

نُسميه التعريف اخذاً مما وردَ في مقدمته ، وإلا فهو خالٍ من الاسم ويُعتبر هذا الكتاب أشهر ما ألفه ولدُ عياض . فقد نسبته إليه بعض من ترجموا به ونقل عنه كثير من عرف بالقاضي واعتمده المقرئ أساساً لكتابه ازهار الرياض ، ومع ذلك فلم يُكتب له الانتشار ، ويبدو أن نسخته الأصلية التي وضعها مؤلفه ظلّت حبيسةً عند ولد المؤلف ثم آلت إلى بعض حفدته بمالقة ، وهكذا لرى أنه لم يُشر إليها من بين مؤلفي الصّلات في القرن السابع وهم ابنُ الأبار وابنُ مرتون وابنُ عبد الملك وابنُ الزبير إلا الأخير وما كان ليذكرها لولا أن وقّفه عليها بعض حفدة المؤلف بمالقة .

وفي القرن السابع أيضاً نرى أبا الحسن علي بن محمد الرُعيني الاشبيلي ( 592 — 666 ) ينقل — في برنامج شيوخه — نصّاً من هذا الكتاب دون أن يسمّيه (1) . ونرى مشرقياً ، من اهل هذا القرن أيضاً ، وهو ابن خلّكان يسوق في « وفياته » (2) بعض شعر

(1) برنامج شيوخ الرعيني : 137 ، تحقيق ابراهيم شيوخ .  
(2) الوفيات 3 : 484 ، تحقيق د. احسان عباس .

القاضي مروياً عن ولده محمد ولكني استبعد أن يكون هذا النقل من « التعريف » وأرجح أن يكون من كتاب المطرب لابن دحية .

فإذا كان القرن الثامن نجد كلاً من ابن الخطيب في « الإحاطة » والنباهي في « المرقبة » يشيران إلى الكتاب وينقلان عنه ، فأما ابن الخطيب فقد اعتمد في ترجمة القاضي عياض على كتاب ولده وقرّظه وفي كل فقرة ينقلها عنه يمهّد لها بمثل قوله : « من كتاب ولده في مآثره ، وهو كُنْأَشْ نبيل » (1) أو قوله : « قال ولده في تأليفه النبيل » (2) ، وأما النباهي فقد أشار إلى الكتاب إشارة لا تدل على قراءته له أو إلمامه به ، كما أنه وهم في صلة مؤلفه بعياض حيث حسيبه حفيده، ونصّ عبارته ما يلي :

« قلت : وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدة ، وتمول بها أملاكاً ، وأصله من مدينة بسطة ، ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتأليفه وبعض أخباره وخطبه » (3) ونقل المقرئ هذا النص في أزهار الرياض دون أن يصوّب ما فيه من وهم أو ينبّه عليه ويبدو أن الكتاب تُنوّسِي مدة طويلة إلى أن جاء المقرئ في القرن الحادي عشر فبنى عليه كتابه « أزهار الرياض » . ونقل منه فصلاً بأكملها ، وذكر في عقب أحداها ما نصّه :

« وقد كتبتُه من أصل فيه بعضُ تصحيف وتحرّيف ، وأثبتُه هنا حتى يفتح الله في مقابلته بأصل جيّد يُصحّح منه خلّله ، ويشفي علّله ، سهّل الله وجوده بجاه سيّدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم » (4) ولعلّ في هذا الكلام ما يدلّ على ما قلته آنفاً من قلة انتشار الكتاب ، إذ لو كان منتشرّاً لما تعذّر على المقرئ أن يعثر على

(1) الإحاطة : 348 ، مخطوط الاسكوريال .

(2) المصدر نفسه .

(3) المرقبة العليا : 101 ، نشر أ. ليفي برونفسال .

(4) أزهار الرياض 2 : 111 ، مخطوط خ. ع. الرباط ( م : 229 ) .

نُسخة ثانية أو أكثر في فاس حيثُ ألف كتابه أو في تلمسان حيثُ كانت  
خزانة آل المقرئ العامرة أو في مراكش حاضرة السلطان يومئذ .

وقد يؤكّد هذا أننا إلى اليوم لم نقف إلا على نسخة واحدة من  
الكتاب وقّعت إلى الشيخ عبد الحي الكتّاني ، وهي محفوظة بالخزانة  
العامّة تحت رقم 553 ك . وهي كالنُسخة التي نقل عنها المقرئ لا  
تخلو من بعض تصحيف وتحريف ، ومع ذلك أقدمنا على نشرها  
مجتهدين — بقدر الإمكان — في ضبط متنها وتصويب ما فيه من  
تصحيف وتحريف وقد عارضناها — في مواطن كثيرة — بنقول  
المقرئ من نسخته معتبرين تلك النقول بمثابة نُسخة ثانية —  
وعارضناها — في فصل « من مُنتقى حديثه » بأصول هذه  
المُنْتَقيات — أسانيداً ومتونها — في نُسخ الفنية وغيرها من  
مؤلفات القاضي عياض .

يذكرُ المؤلف في مقدّمة كتابه السببَ الباعث له على تأليفه  
ويشرحُ الخطّة التي سلكها في وضعه وترتيبه فيقول :

« فأنّ سيّدي الفقيه الأجل ، النبيه الحافظ الأكمل ، الأستاذ  
المُقرئ الأحفل — دام توفيقه — سألني أن أعرّفه ببعض أخبار  
أبي — رحمه الله عليه — ولم يُفهمني غرضه من ذلك فاقصد إليه ،  
فبادرتُ إجلالاً لقدره ، التزاماً لبرّه إلى جمع غُضائِلٍ أقتضبتها ،  
وفصول انتخبتها ، واحاديث انتقيتها وأسندتها ، وُلّح اجتلبتها .. »

ونحنُ لا نستطيع أن نعرف من هو هذا « السيد » الذي حلّاه  
ولد عياض بما ذكر من حلى دون أن يسمّيه ولكننا نستفيدُ من  
النص ظهور الحاجة إلى معرفة أخبار عياض بعد وفاته وتوجُّسه  
الراغبين في ذلك إلى اقرب الناس إليه وهو ولده ، وهكذا نرى أن  
تأليف هذا الكتاب جاء استجابة لطلب مؤكّد لم يسعَ ولدُ عياض إلا  
الوفاء به ويبدو من كلامه أن حدود الكتاب لو خُطّته بعبارة أخرى  
لم تكن واضحة في ذهنه من البداية ، وهو يخصّص الصفحات

الأولى للحديث عن نسب والده ، وسلفه ، ونشأته وصفته وشيوخه  
ورحلته ، ووظائفه ومحنته . ونراه في هذه الصفحات يتوخى الإيجاز  
والاقتصار على ذكر ما لا بد من ذكره ، فالأحداث الأخيرة في حياة  
القاضي عياض — ومنها موقفه من الموحدين وثورة أهل سبتة  
بزعامة — لم تستحق منه إلا سطوراً قليلة كتبت بشيء غير قليل  
من الحذر والرفق والمجاملة ، ولا شك ان هذه الأحداث كانت  
تستحق رواية مفصلة ودقيقة ولكن لولد القاضي عذره على كل حال  
ومن سوء الحظ ان الباب السادس الذي خصصه المقرئ — حسب  
تبويبه — لهذا الموضوع واسماه : « روضة الآس » ، وما قابل به  
الدهر الذي ليس لجرحه من آسٍ » لا وجود له في النسخ الخطية  
المعروفة من هذا الكتاب ، ولعل المقرئ بوب له في أول الأمر ثم لما  
لم يجد مادة كافية عند سابقه — ومنهم ولد عياض — ترك مكانه  
فارغاً . ومن دلائل الاختصار الواضح في هذه الصفحات الخاصة  
بحياة عياض أن المؤلف يشير إلى أنه صدر عن القاضي عياض  
— في أثناء تغريبه — من كلام المنظوم والمنثور في موضوع التنصّل  
والاستعطاف ما جعل عبد المومن يرق له ويعفو عنه ، دون أن يورد  
شيئاً من هذا « المنظوم والمنثور » ، وبالجملّة فان فترة « التغريب »  
في حياة عياض يكتنفها الغموض والاضطراب بسبب التقصير في  
تدوينها ، على أن المفهوم من إشارة لولد عياض أن القاضي غرّب  
بمفرده وظلت أسرته بسببته ولذلك فان ولده يروي القليل من أخباره  
وأشعاره في هذه الحقة عن كان معه (1) .

ومن مظاهر اختصاره أيضاً أنه لم يشير إلى توقّف والده — وهو  
في طريقه إلى مراكش — بمدينة فاس ، وهو الوقوف الذي سجّله  
أبو القاسم ابن الملجوم في برنامجه إذ يقول — حسبما نقل عنه  
المقرئ — :

---

(1) انظر : ص 98 .



اجتازَ علينا ( يعني بمدينة فاس ) القاضي عياض عند انصرافه  
من سَبْتَة قاصداً إلى الحَضْرَة ( يعني مراكش ) زائراً لأبي عَشِيَّة  
يوم الاثنين الثامن لرجب سنة ثلاث وأربعين وخمس مئة « (1) .

وقد عُنَى المتأخرون بتعيين الدَّار التي نَزَلَ بها عِياض بفاس  
وهي دار ابن العَرْدِيس بزَنْقَة حَجَّامَة التي ما تزال معروفة الى  
الآن (2) .

وبعد هذا نجدُ العنوان الآتي : « مِنْ مِّنْتَقَى حَدِيثُهُ » وقد ساق فيه  
المؤلف طائفة كبيرة من الأحاديث والآثار والأخبار التي يروها محمد  
بأسانيدها عن والده ، وقد شَغَلَتْ هذه المُنْتَقَيَات الحِيزَ الأكبر في  
الكتاب وكادت أن تخرجَ به من طبيعة السَّيَر والتراجم إلى طبيعة  
المسانيد والمعاجم ، وكأني بالمؤلف قصدَ من ورائها إلى إعطاء  
صورةٍ شاملةٍ عن « الثقافة الحديثية » عند القاضي عياض إذا لم يكن  
قد فعل ذلك استجابةً لمن اقترح عليه تأليف الكتاب ، وينبغي أن لا  
نَغفل هنا عن أن الأسانيد كانت تُعتبر يومئذٍ جزءاً لا يتجزأ من ثقافة  
المرَّجَم به ، كما ينبغي أيضاً أن لا نَغفل عن الوظيفة التهذيبية في  
أمثال هذه السَّيَر .

وقد اشتملت هذه المُنْتَقَيَات على أخبار أدبية ومرويات شعرية  
توجد في الأمهات الأدبية ولكنها هنا بأسانيدها المتصلة ، وفيها  
أخبارٌ مغربية وأندلسية ذاتُ فوائد لا بأس بها وبعضها لا يوجد في  
مصادر أخرى .

ومن المُنْتَقَيَات يخرجُ المؤلف إلى عنوان : « مِنْ خُطْبِهِ »  
حيث يورد تحت هذا العنوان خطبتين للقاضي تُعتبران من قصار

---

(1) ازهار الرياض 1 : 24 ، ط . القاهرة .  
(2) المصدر نفسه ، وكتاب ذكر مشاهير أعيان فاس في القديم . تحقيق وتعليق :  
عبد القادر زمامة ، مجلة البحث العلمي - السنة الثانية - العدد الرابع  
والخامس ، ص : 103 .

خُطبه وقد اقتصر عليهما مخافة التطويل كما يقول مُحيلًا على المجلد المدوّن في خُطب والده .

وفي عنوان « ومن ترسيّله » يكتفي بنماذج قليلة « مخافة التطويل والإسهاب » كما يقول أيضاً ويذكر في آخر العنوان عزمه على إخراج ديوانين : أحدهما يشتمل على رسائل القاضي وثانيهما يشتمل على رسائل الكتاب اليه .

أما عنوان « ومن شِعْره » فيسوق فيه ما شاء له اختياره هنا ممّا قاله عياض أو قيل فيه ، ويذكر أنه يروم جمع ما يُنسب إليه في ديوان يشتمل عليه كما ينصّ على أنه جمع ما قيل فيه في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت .

ويُعتبر عنوان : « نُبذ من أخباره » بعده ، من اطرف ما في الكتاب ، ففيه طائفة طيبة من الأخبار التي تنفع كثيراً في تحليل شخصية القاضي عياض .

وفي عنوان « تسمية تواليفه رحمة الله عليه » يسرد مؤلفاته باختصار محدّداً أجزاءها أو أسفارها حسب الاصطلاح المعروف يومئذ وقد قسمها إلى قسمين : قسم اكمله في حياته وقُرئ عليه ، وقسم تركه في مبيضاته ويُلاحظ أن قائمة تآليف القاضي عياض زادت فيما بعد على ما ذكره ولده هنا (1) .

أما العنوان الأخير في الكتاب فهو « تسمية شيوخه رحمة الله على الجميع » وهو عبارة عن تجريد وترتيب لشيوخ القاضي الذين عرّف بهم في مُعجم شيوخه المعروف بالفتية .

ذلك عرض سريع لمحتوى الكتاب ، وبرغم ما لاحظناه من طابع الاختصار والارتجال في بعض فصوله فقد كان — كما قدّمنا —

---

(1) انظر مقدمة الاستاذ محمد بن تاووت الطنجي للجزء الاول من ترتيب المدارك .

وما يزال أساساً في معرفة القاضي عياض ولهذا رأينا أنه جدير  
بالنشر .

## 2 — مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام

هذا هو المؤلف الثاني الذي وصل إلينا — لحسن الحظ — من  
مؤلفات أبي عبد الله محمد بن عياض ، وهو مؤلف قيم في موضوعه  
وطريف في بابه ، ولعله أن يكون أقدم ما ألفه المغاربة — أو أقدم ما  
وصل إلينا مما ألفوه — في موضوع النوازل ، فقد سبق فقهاء  
القيروان والأندلس إلى التأليف في هذا الموضوع ، ومن أقدم ما ألف  
في ذلك « نوازل القرويين » — أي أهل القيروان — في إفريقية ،  
ونوازل ابن رشد الجد وأبي الإصبع عيسى بن سهل وابن الحاج  
القرطبي وغيرهم في الأندلس . أما في المغرب الأقصى فيعتبر هذا  
المجموع الذي بدأه القاضي عياض ورثبه واكملهُ ولده من بعده  
أول ما ألف في هذا الشأن — فيما نعرف — . وغيرُ خافٍ أن كتب  
النوازل هذه تُعدّ من مصادر التاريخ المغربي العام وأنها تقدّم فائدة  
كبيرة ومادة غزيرة للباحث عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في  
تاريخ المغرب ، وهذا علاوة — بطبيعة الحال على وظيفتها الفقهية  
وطبيعتها القانونية ، وأصل الكتاب بطائق كان القاضي يجمعها تحت  
عنوان « أجوبة القرطبيين » يقول ولده — وهو يعدّد مؤلفاته — :  
« وكتاب أجوبة القرطبيين ، رأيت هذه الترجمة بخطه — رضى الله  
عنه — ولم أجد لها عنده مبيضة ، غير أنني وجدتها في بطائق ،  
فجمعتها مع أجوبة غيرهم وأجوبته (1) مما نزل في أيام قضاائه من  
نوازل الأحكام في سفر (2) » .

(1) لم يتنبه ابن الخطيب والمقري إلى أن هذه الجملة مطوفا على ما قبلها  
واعتبراها كلاماً مستأنفاً ، ومن ثم عداها كتاباً مستقلاً .  
(2) انظر : ص 118 .

ويقول في مقدمة « مذاهب الحُكَّام » موضحاً أصل هذه النوازل  
مبيناً الظروف التي حررت فيها : « أما بعد ، رَزَقَنَا اللهُ وإِيَّاكَ مِنْ  
عَمَلٍ مَا يَقْرِنُنَا إِلَيْهِ ، وَمِنْ الشُّكْرِ مَا يُوجِبُ دَوَامَ نِعْمَائِهِ وَالْمَزِيدَ  
لَيْهِ (1) ، فإِن أَبَى تَقَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وَنُورَ ضَرِيحِهِ ، لَمَّا طَالَ فِي خُطَّةٍ  
لِقَضَاءِ دَوَامِهِ وَسَاعِدَتِهِ لِيَالِيهِ وَإِيَامِهِ ، نَزَلَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْأَقْضِيَةِ  
وَأَزَلَّ تَحَارُفُهَا الْأَذْهَانَ وَالْأَنْهَامَ ، وَبَعُدَ مَاخُذُهَا مِنْ طَرُقِ الْقَضَايَا  
الْأَحْكَامَ ، فَنَحْكُمُ فِيهَا بِمَا يَنْجُو عَنْهُ ، وَبِيْذُلُ فِي ذَلِكَ اسْتَطَاعَتَهُ  
بِجَهْدِهِ فَيُخَالِفُهُ مِنْ يَرُومُ بِهِ اللَّحَاقُ ، وَيَحَاوِلُ الرُّكْضَ مَعَهُ فِي مِيدَانِ  
لِسْبَاقٍ ، هِيَ هِيَ ! لَيْسَ كُلُّ مَنْ قَرَأَ دَرَى وَلَا كُلُّ مَنْ هَمَزَ أَجْرَى ،  
يُرِيدُ انْتِصَاراً لَهَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَاسْتَنْصَاراً فِيمَا يَعْتَمِدُ مِنَ الْمَذَاهِبِ  
عَلَيْهِ ، فَيُخَاطِبُ فِي ذَلِكَ مِنْ شُهرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ عُلَمَاهُ ، وَوُثِقَ فِي نَوَازِلِ  
لِأَحْكَامِ فَهْمُهُ . ثُمَّ يَذْكَرُ بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ الْفَى بَعْدَ مَوْتِ وَالِدِهِ سُؤَالَاتِهِ  
عَلَى تِلْكَ النَوَازِلِ وَالْأَجُوبَةِ عَلَى أَسْئَلَةٍ سُئِلَ عَنْهَا فَاتَّخَذَ مِنْ ذَلِكَ  
كُلَّهُ اسَاساً لِهَذَا الْكِتَابِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ : « وَجَعَلْتُ كِتَابِي هَذَا دِيْوَاناً  
يَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِهَا وَتَرْجَمَتُهُ « بِمَذَاهِبِ الْحُكَّامِ ، فِي نَوَازِلِ الْأَحْكَامِ »  
يَرْبِمَا ذِيلَتْ بَعْضُ تِلْكَ النَوَازِلِ بِمَا تَقَدَّمَ فِيهَا أَوْ فِي نَوْعِهَا لِلْقُرُوبِينَ  
وَالْأَنْدَلُسِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ . وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِمَنْهُ » .

تتألف النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا من هذا الكتاب  
والمحفوظة بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم 4042 من 78 ورقة  
وهي من نسخة سنة 1081 هـ وقد تخللتها بياضات في مواضع عديدة  
وخطها ليس بالجيد ، وفيها كثير من اللحن والتحرif ومع ذلك  
فلا فائدة منها ممكنة .

يشتمل الكتاب على نوازل في الأبواب التالية :

الأقضية ، الشَّهادَات ، الدَّعاوي والأيمان ، الحُدود ،  
الجنايات ، نفي الضَّرر ، البِياه ، الغائب ، المريض ، السَّفَه ،

---

(1) في الأصل : إليه .

الْيَدْيَانِ الْمُفْلَسِ ، السَّمْسَارِ ، الْفَضْبِ ، الاسْتَحْقَاقِ ، الْوَصَايَا ،  
الْأَحْبَاسِ ، الصَّدَقَاتِ ، الْهَبَاتِ ، النُّحْلَةِ الْمُتَعَةِ ، الْعُمَرِيِّ ، الْإِسْكَانِ  
النَّفْعَةِ ، الْوَدِيعَةِ ، الرَّهُونِ ، الْحِمَالَةِ ، الْوَكَالَاتِ ، الْمَزَارَعَةِ ، الشَّرَكَةِ  
الْقِسْمَةِ ، الشُّفْعَةِ ، الصَّلَحِ ، الْإِسْتِرْعَاءِ ، الْإِكْرِيَةِ ، الْبَيْعِ ،  
الْقِيَامِ بِالْعَيْبِ ، الصَّرْفِ ، الْعِتْقِ ، الْمَدْبَرِّ ، أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ ، النِّكَاحِ ،  
الْعِدَّةِ ، الطَّلَاقِ ، الْإِيمَانِ بِالطَّلَاقِ ، الْخُلْعِ ، اللَّعَانِ ، الْجَنَائِزِ ،  
كِتَابُ الصَّلَاةِ .

وفي هذه الأبواب المذكورة نجد فتاوي وأجوبة للقاضي عياض  
وابن رُشد الجَد وابن سَهْل وأبي عبد الله محمد بن الحاج  
الْقُرْطُبِي وأحمد بن نصر الدَّأَوْدِي وابن أبي زيد الْقَيْرَوَانِي وأبي  
الحسن الْقَاسِمِي أما مصادر المؤلف فيها فهي أوراق والده وكتبه  
الفقهية ولا سيما « التَّنْبِيهَاتِ » ونَوَازِلُ ابن رشد ونَوَازِلُ ابن سَهْل  
وأجوبة ابن الحاج الْقُرْطُبِي ونَوَازِلُ الْقَرَوِيِّينَ وَالْحَاكِمَةَ لابن العربي  
المَعَاوَرِي وغيرها .

وفي الكتاب فوائد تاريخية عامة لأبأس بها ، بعضها يشير إلى  
ما كان بين سَبْتَةِ وبين غيرها من المدن المغربية من صِلَاتٍ تجارية  
بَحْرِيَّةٍ في عصر المرابطين كهذه النَّازِلَةِ التي تُصَوِّرُ حركةَ وَسُقِ  
الحبوب وتصديرها من مرسى مَازِيغَنَ ( الجديدة حالياً ) إلى سَبْتَةِ .  
وبعضها الآخر يتعلق بخطط سَبْتَةِ وقرية بُلْيُونَش في عهد المرابطين ،  
وقد رأينا أن نُثَبِتَ نماذج من ذلك كملاحق في آخر هذا الكتاب .

ويمثل الكتاب كذلك الثقافة الفقهية لولد عياض لأنه كثيراً ما  
يُلَخِّصُ الْأَقَاوِيلَ الْوَارِدَةَ في كل مسألة ويرجِّح ويعقِّبُ بمثل قوله :  
قال محمد ... وكتاب « مذاهب الحكماء » استعمله المشتغلون بالقضاء  
والفُتْيَا ، ونقل عنه مؤلفو كتب النوازل والفتاوي ، وممن نقل عنه  
ابن هلال في نوازله (1) وغيره .

1 ( نوازل ابن هلال في مواضع متعددة . انظر على سبيل المثال : ملزمة 31 ،  
ص 5 ، ط . ناسي .

### 3 — ديوان رسائل القاضي عياض .

أشار محمد في أثناء حديثه عن رسائل والده إلى عزمه على جمع هذه الرسائل فقال : « واني لأرومُ جَمْعَ ترسيّله في ديوان يشتمل من كلامه على العَجَب العَجاب ، الذي اعترف له بالسبق فيه زعماء الأدباء والكتاب » (1) .

### 4 — رسائل الكتاب إلى القاضي عياض .

ذكر في موضع آخر أنه يروم أن يجمع في ديوان مستقل الرسائل التي خطب بها والدّه من قبل أعلام زمانه من علماء وأدباء (2) .

### 5 — شعر القاضي عياض .

اثبت في « التعريف » نماذج من شعر القاضي عياض ، وذكر أنه كان كثير الشعر في شببته ولكنه لم يجد منه بخطه إلا يسيراً ، لأن القاضي لم يكن يدوّن شعره ولم يكن يرى أن يؤثّر عنه ثم قال « واني لأرومُ جمع ما اجتمع لي من نظم ينسب إليه في ديوان يشتمل عليه » (3) .

### 6 — ما قيل من شعر في القاضي عياض .

كان القاضي عياض — كبعض القضاة والفقهاء في عصر المرابطين — مقصوداً وممدّحاً من كثير من شعراء عصره ، وقد جمع محمد ما قيل في والده من شعر ، وهو — فيما يقول — كثير لا يدخل تحت حدّ ، ولا ينضم إلى حصر ولا عدّ — في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت (4) .

ونحن لا نعرف شيئاً عن هذه المؤلفات الأخيرة وتدلّ عناوينها على مدى اهتمام ولد القاضي بجمع تراث والده وحرصه على تدوينه ، فرحمه الله وأثابه ، ومنه عزّ وجلّ نسال التوفيق .

(1) انظر : ص 95 .

(2) انظر : ص 96 .

(3) انظر : ص 101 .

(4) انظر : ص 104 .